رؤية الله بين المثبتين والنافين

د. محمد خضر إبراهيم
مدرس العقيدة والفلسفة في الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

تعد رؤية الحق تبارك من المسائل الخلافية التي دارت حولها كثير من المناقشات والحوارات والمجادلات في محيط الفكر الإسلامي بين أرباب الفكر.

فمالت طائفة إلى إنكار الرؤية في الدنيا والآخرة، بينما ذهبت طائفة أخرى إلى جواز رؤية الحق تبارك وتعالى.

ومع وضوح النص إلا أننا وجدنا كل فريق يحاول أن يجعل النص يقف بجانبه لاجئاً إلى التأويل حتى يتمشى له الرد على الآخر.

الأمر الذي يجعلنا نتسائل فيما بيننا إذا كان هذا هو موقف المتكلمين من الرؤية فكيف يكون الحال مع غيرهم؟

وكيف يفهم ورود الرؤية صريحة في كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - ؟

وإلى أي جانب يقف الإنسان إلى جانب النفاة أم إلى جانب المثبتين؟

وكل فريق يسوق أدلة ويفندها له الآخر حتى صار الإنسان في حيرة من أمره.

ومن هنا جاءت فكرة البحث لنحاول من خلاله إزالة الحجب عن هذه القضية.

والذي جاء مشتملا على مبحثين وخاتمة

المبحث الأول : الرؤية بين المثبتين والنافين

المبحث الثاني : مناقشات هادئة لأدلة الفريقين

الخاتمة : وقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث

أما منهج البحث الذي سار الباحث عليه فقد تنوع حسبما اقتضت طبيعة البحث

ما بين منهج استقرائي ومنهج نقدي .

المبحث الأول

الرؤية بين المثبتين والنافين

أولاً: نفاة الرؤية

يمثل الاتجاه الاعتزالي جانب النفاة لرؤية الحق تبارك وتعالى وما ذلك إلا بسبب الخوف من أن يؤدي القول برؤية الله إلى التجسيم والتشبيه بناء على أنهم ذهبوا إلى أن البصر " لا يدرك إلا الألوان والأشكال أي ما هو مادي والله تعالى ذات غير مادية فمن المستحيل إذن أن يقع عليه البصر فالقول بالرؤية لله تعالى هدم للتنزيه وتشبيه للذات الإلهية وتشبيه له حيث إن الرؤية لا تحصل إلا بانطباع صورة المرئي في الحدقة ومن شرط ذلك انحصار المرئي في جهة معينة من المكان حتى يمكن اتجاه الحدقة إليه"[1] .

ولما كان الله تعالى ليس بجسم ولا تحده جهة من الجهات فإنه لا يمكن أن يرى فلو جاز أن يرى في الآخرة لجاز أن يرى في الدنيا لأن شروط الرؤية لا تتغير في الدنيا والآخرة لا سيما وان الذات واحدة التي يدور حولها الجواز أو عدمه .

من هذا المنطلق قام المعتزلة بالدفاع عن موقفهم مستخدمين في ذلك كل الوسائل المتاحة من أدلة سمعية وعقلية لإثبات وجهة نظرهم.

وقد شدد المعتزلة في إنكارها لأنها تؤدي إلى التشبيه لأن الرؤية عندهم " اتصال شعاع بين الرائي والمرئي ويشترطون في حصولها النية فالرؤية إدراك وراء العلم ولا تتعلق إلا بالموجود [2] ".

ولهذا نفاها المعتزلة بل إنهم قاوموا بكل قوة من يقول بها " فحين امتحن ابن حنبل أمام المعتصم قال أحمد بن داوود " يا أمير المؤمنين هذا يزعم أن الله تعالى يرى في الآخرة والعين لا تقع إلا على محدود " [3] .

وذهب أبو موسى المردار أحد زعمائهم يقول من ذهب إلى أن الله تعالى يرى بالأبصار بلا كيف فهو كافر " [4]. بينما ذهب القاضي عبد الجبار إلى القول بعدم تكفير من يخالف في هذه المسألة.

---

(١) رؤية الله وتحقيق الكلام فيها ص٢٦ أحمد بن ناظر ط /مؤسسة مكة للطبع والنشر

(٢) نهاية الإقدام ص ٣٥٦ الشهرستاني. ط. مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

(٣) مناقب الإمام أحمد للجوزي، ص ٣٩٨ ط. السعادة القاهرة.

(٤) الانتصار ص ٦٧ للخياط. ط. الثقافة الدينية.

وقد استدل المعتزلة على رأيهم بأدلة عقلية وأخرى نقلية وفيما يلي عرض لهذه الأدلة التي ساقتها المعتزلة .

أولاً: دليل المقابلة :

حيث يرون أن الواحد منا راء بحاسة والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل "[1].

وبما إن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل بل ولا في حكم المقابل لأن ذلك يقتضي أن يكون محدودا ومن ثم يؤدى إلى التحسيم فإنه تعالى لا يجوز أن يرى وذلك مبني على :

١- أن الواحد منا راء بالحاسة.

٢- أن الرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل.

٣- أن القديم سبحانه وتعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً في المقابل.

وهذه الأسس الثلاثة تعد الدعامة الأساسية لدليل المقابلة عند المعتزلة فهو أولا يقرر أن الإنسان لما كان له حاسة فهو يرى بها ما دامت هذه الحاسة صحيحة سليمة ولا يوجد من الموانع ما يحول بينها وبين ما وضعت له وكذلك المدرك موجود يجب أن يرى.

أما الأمر الثاني فهو يقوم على جعل المقابلة شرطا أساسيا في الرؤية فلا تجب الرؤية إلا إذا كان الشيء المرئي مقابلا للرائي أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل وحتى انتفت هذه المقابلة انتفت الرؤية.

أما الأمر الثالث: فمعلوم أن المقابلة لا تصح إلا في الأجسام والأعراض ولما كان الله تعالى ليس بجسم ولا عرض فلا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ولا في حكم المقابل.

وبعد أن ذكر القاضي عبد الجبار دليل المقابلة نراه يورد ما يمكن أن يعترض به عليه فيقول: " فإذا قيل كيف يصح قولكم أن الواحد منا لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا له أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل مع أنه يرى وجهه في المرآة مع أنه ليس بمقابل ولا حالا في المقابل ولا في حكم المقابل ".؟

---

(١) شرح الأصول الخمسة. القاضي عبد الجبار. ط. مكتبة وهبة ط(٦) القاهرة ١٩٩٧ ص ٢٤٨

أجاب على هذا الاعتراض بقوله :

" بأننا قلنا إن وجهه في حكم المقابل لأن الشعاع ينفصل من نقطته ويتصل بالمرآة فيصير كالعين ثم ينعكس إلى العكس فيرى وجهه كأنه مقابل له وعلى هذا لو جمع بين المرآتين لرأى قفاه لأن الشعاع يفصل من نقطة ويتصل بالمرآة المستقبلة ثم ينعكس إلى المستديرة فيصير كالعين فنرى قفاه "[1].

فإذا احتج عليهم بان الله تعالى يرى الواحد منا إن لم يكن مقابلا له أو حالا في المقابل ولا في حكم المقابل وبناء على هذا يجوز للإنسان أن يرى الشيء وإن لم يكن مقابلا له أو حالا فيه أو في حكم المقابل هذا الكلام يصح إذا كنا نتحدث عن حالتين متشابهتين من جميع الوجوه ولكن شرط المقابلة الذي وضعه المعتزلة إنما يكون لمن كانت الحاسة هي السبيل الموصل إلى رؤية الأشياء أما الحق تبارك وتعالى فإنه يرى بدون حاسة فالقياس باطل .

وإذا ما اعترض عليهم بالقول بأن الإنسان لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا له أو في حكم المقابل لأنه تعالى قد أجرى العادة بذلك ولا يمتنع في حكم العقل أن تتخلف العادة ولا يشترط المقابلة بين الرائي والمرئي فيُرى القديم عز وجل في الآخرة.

أجابوا : " أن ما يكون بمجرى العادة يجوز اختلاف الحال فيه ألا ترى أن الحر والبرد والثلج والمطر لما كان بمجرى العادة اختلف بحسب البلدان والأهوية فكان يجب مثله في مسألتنا لو كان ذلك بالعادة فيجب صحة أن يرى الشيء أحدنا وإن لم يكن مقابلا له أو في حكم المقابل في بعض الحالات لاختلاف العادة بل كان يجب أن يرى المحجوب كما يرى المكشوف ويرى البعيد كما يرى القريب ويرى الرقيق كما يرى الكثيف ومتى ارتكبوا هذا كله فالواجب أن يرى المحجوب كما يرى المكشوف ومعلوم خلافه " [2].

فإذا ذهب الخصم إلى القول بأن هذا الإنكار لتخلف العادة إنما جاء بناء على أن ما أنكرتموه إنما هو من باب ما تستمر العادة فيه .

---

(١) شرح الأصول ص٢٥٠

(٢) الأصول ص ٢٥١

كما نرى من حصول الولد من ذكر و أنثى وكطلوع الشمس من مشرقها أجاب المعتزلة على ذلك بأنهم لم يشترطوا فيما كان طريقه العادة أن تختلف العادة من كل وجه بل لو اختلفت من وجه واحد لكفى بل إن الأشياء التي ذكرها الخصم إلا وتختلف فيها العادة فالولد قد يحصل لا من ذكر وأنثى كما مع آدم أو من أنثى دون ذكر كما حدث مع عيسى عليه السلام.

فإذا ما أراد الخصم أن يفحمه بالقول بأنه يجوز لنا أن نرى القديم بلا كيف كما نعلمه بلا كيف ومن ثم فإنه في هذه الحالة لن يكون مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل ومن ثم تنتهي العلة التي من أجلها قلتم بعدم جواز رؤية الله .

يرد المعتزلة هذا القول لأن فيه قياس الرؤية على العلم من دون علة تجمعهما فلا يصح.

فإن العلة أصل في الشاهد للرؤية أصلا فيجب أن يرد كل واحد منهما إلى أصله فالعلم من حقه أن يتعلق بالمعلوم على ما هو به ولهذا يتعلق بالموجود والمعدوم والمحدث والقديم بخلاف الرؤية فإنها لا تتعلق إلا بالموجود "[1].

الدليل الثاني:

وهو ما يسمى بدليل الموانع ذهب المعتزلة إلى أن شروط الرؤية البصرية تتمثل في:

- أحدها سلامة الحواس
- ثانيها كون الشيء بحيث أن يكون جائزا للرؤية
- ثالثها ألا يكون في غاية البعد
- الرابع ألا يكون في غاية القرب
- الخامس أن يكون مقابلا للرائي أو في حكم المقابل
- السادس أن لا يكون في غاية اللطافة
- السابع ألا يكون بين الرائي والمرئي حجاب
- الثامن ألا يكون في غاية الصغر

ومتى تحققت هذه الشروط يجب الإبصار ولو لم يجب الإبصار لجاز أن تكون بحضرتنا جبال عالية وشموس مضيئة وأصوات هائلة ونحن لا نراها ولا نسمعها وذلك يقتضي دخول الإنسان في الجهالات .

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٢٥٢

والشروط السابقة لا يمكن اعتبارها إلا في رؤية الأجسام والله تعالى ليس بجسم فلا يمكن اعتبار هذه الشرائط في رؤيته فعلى هذا لو صحت رؤيته لوجب ألا يصير في حصول رؤيته إلا أمران : سلامة الحاسة وكونه بحيث يصح أن يرى وهذان الأمران حاصلان الآن فثبت أنه لو صحت رؤيته لوجب أن نراه الآن ولما لم يكن الأمر كذلك وجب أن يقال إنما لا نراه الآن لأنه لا تصح رؤيته " [1].

إذاً انعدام الرؤية ليست راجعة لحاسة البصر وإنما هي راجعة للذات الإلهية فهي لا ترى ولعل الغرض الذي من أجله ساق المعتزلة هذا الدليل هو بيان أن الموانع عن الرؤية مرتفعة وأنه تعالى لو كان مرئيا في نفسه لوجب أن نراه الآن [2]".

ثانياً: الأدلة السمعية:

ذهب المعتزلة إلى أن الاستدلال على عدم إمكان رؤية الله بالأبصار يمكن أن يستدل عليه بالسمع والعقل جميعا لأنه في نظرهم لا تتوقف صحة السمع عليها وكل مسألة لا تتوقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن

ومن الأدلة السمعية التي ساقها المعتزلة ما يلي:

١- يُعد قول الحق تبارك وتعالى " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير " [3]. هو الأساس في الاستدلال للمعتزلة على نفي الرؤية ووجه الدلالة في الآية " أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر ونجد في ذلك تمدحا راجعا إلى ذاته وما كان من نفيه تمدها راجعة إلى ذاته كان إثباته نقصا والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال " [4].

فالمعتزلة استدلوا من هذه الآية على نفي الرؤية من وجهين :

الوجه الأول:

ذهبوا إلى أن الإدراك المضاف إلى البصر هو الرؤية والإبصار بدليل أنه لا يصح إثبات أحدهما مع نفي الآخر فلا يصح أن يقال رأيته وما أدركته بعيني وأن يقال أدركته بعيني وما رأيته وهذا يدل على أن إدراك البصر والرؤية شيء واحد

---

(١) الأربعين في أصول الدين. للرازي. ط. دار الجيل ص٢٠٤

(٢) شرح الأصول ص ٢٦١

(٣) الأنعام آية ١٠٣

(٤) شرح الأصول ص ٢٣٣

وإذا ثبت هذا فنقول : إنه تعالى نفى أن يدركه أحد من الأبصار وهذا يتناول جميع الأبصار وذلك يقتضي ألا يراه أحد في شيء من الأوقات .

الوجه الثاني :

فهو أنه تعالى يمدح نفسه بأنه لا يدركه شيء من الأبصار وكل ما كان عدمه مدحا كان وجوده نقصا والنقص على الله محال فوجب أن تكون الرؤية ممتنعة على الله تعالى[1].

الدليل الثاني:

تمسك المعتزلة بقول الله تعالى لسيدنا موسى عندما طلب الرؤية " لن تراني " وأن النفي يقتضي التأبيد واستدلوا على ذلك بقوله تعالى " قل لن تتبعونا "[2].

وإذا ثبت هذا في حق موسى وهو كليم الله – لن يرى الله قط وإذا ثبت في حق موسى ثبت في حق غيره لانعقاد الإجماع على أنه لا قائل بالفرق

الدليل الثالث :

استدلوا بقوله تعالى " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء "[3] أما وجه الاحتجاج بهذه الآية بأنه تعالى نفى الرؤية وقت الكلام لأن التكليم انحصر في ثلاثة وجوه :

الوحي – أو من وراء حجاب – أو يرسل رسولا

وكل من الثلاثة لا يستلزم الرؤية ومتى ثبت نفي الرؤية وقت الكلام فكذلك تنتفي الرؤية في غير وقت الكلام[4].

الدليل الرابع :

أن الرؤية ما ذكرت في القران إلا وقد استعظمها الله ورتب عليها الوعيد والذم وفي ذلك يقول الله تعالى { يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَآتَيْنَا

---

(١) الأربعون في أصول الدين ص ٢٠٢

(٢) الفتح الآية ١٥

(٣) الشورى أية ٥١

(٤) المحصل، للرازي ط. الكليات الأزهرية ص ٩٢ ، شرح مطالع الأنظار ص ١٨٦ بتصرف

مُوسَى سُلْطَاناً مُبِيناً } [1] وقوله تعالى { وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ } [2].

ثانياً: مثبتوا الرؤية

يرى الأشاعرة جواز رؤية الله في الدنيا والآخرة بشرط خلوها عن المقابلة والجهة لأنه لا يوجد دليل عقلي يمنع ذلك وأما في الآخرة فيقولون بأنها واجبة وذلك لورود أدلة شرعية تفيد ذلك .

وقد استدلوا على رأيهم بأدلة عقلية وأخرى نقلية.

أولا : الأدلة العقلية :

١- ذهبوا إلى القول بجواز رؤية الله لأنه موجود وكل موجود يصح أن يرى من حيث كان موجودا فلا يرى لجنسه لأنه لو كان كذلك لامتنع أن نرى غيره من الأجناس المختلفة ولا لحدوثه لأننا قد نرى الشيء في حال لا يصح أن يحدث فيها ولا لحدوث معنى فيه إذ قد نرى الأعراض التي لا تحدث فيها المعاني [3].

وهذا الدليل يعتمد على أساس أن علة الرؤية هي الوجود وعلى هذا ذهب الأشاعرة إلى جواز تعلق الرؤية بالجوهر والعرض فلما كان الله عز وجل موجودا مثبتا كان غير مستحيل أن يرينا نفسه .

٢- ذهب الأشعري إلى أن الله عز وجل " يرى الأشياء وإذا كان للأشياء رائيا فلا يرى الأشياء من لا يرى نفسه وإذا كان لنفسه رائيا فجاز أن يرينا نفسه وذلك أن من لا يعلم نفسه لا يعلم شيئا ولما كان الله عز وجل عالما بالأشياء كان عالما بنفسه فلذلك من لا يرى نفسه لا يرى الأشياء فلما كان الله رائيا للأشياء كان رائيا لنفسه وإذا كان رائيا لنفسه فجاز أن يرينا نفسه كما أنه لما كان عالما بنفسه جاز أن يعلمناها"[4].

واستدل الأشعري على ما ذهب إليه بقوله تعالى لموسى عليه السلام " إنني معكما أسمع وأرى " فأخبر الحق تبارك وتعالى أنه سمع كلامهما ورآهما " ومن

---

(١) النساء آية ١٥٣

(٢) البقرة الآية ٥٥

(٣) التمهيد للباقلاني ص ٣٦٦، ط. دار الفكر العربي ، الإبانة ص ١٦

(٤) الإبانة. للأشعري ص ١٦، ط. المنيرية القاهرة

زعم أن الله عز وجل لا يجوز أن يرى بالأبصار يلزمه أن لا يجوز أن يكون الله عز وجل رائيا ولا عالماً ولا قادرا لأن العالم القادر الرائي جائز أن يُرى "[1].

والرؤية بناء على هذا الدليل تكون نسبة بين طرفي الرائي والمرئي بكل منهما على التساوي.

فكما أن الله يرانا فهذا يدل على جواز رؤيتنا له لأن هذا الدليل لا يشترط الجهة والمقابلة واتصال شعاع وثبوت المسافة بين الله والرائي.

وعلى العكس من هذا نجد النقد يتوجه لهذا الدليل من جانب أحد الأشاعرة وهو التفتازاني إذ يرى أن هذا الدليل " لا ينتج لأن مدعانا هو الرؤية بحاسة البصر ورؤية الله تعالى إيانا ليست بحاسة البصر "[2].

وبعد ذكر الأدلة العقلية على جواز رؤية الله في الدنيا والآخرة ننتقل إلى الأدلة النقلية التي ساقها الأشاعرة على ذلك :

الأدلة النقلية :

١- استدلوا بقوله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة " يعني مشرقة إلى ربها ناظرة والنظر لا يخلو من وجوه كما ذكرها الأشعري " أما أن يكون الله عز وجل عنى نظر الاعتبار لقوله تعالى " أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت " أو يكون عنى نظر الانتظار لقوله تعالى " ما ينظرون إلا صيحة واحدة " أو يكون عنى نظر الرؤية فلا يجوز أن يكون الله عز وجل عنى نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار اعتبار ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه"[3].

٢- استدلوا بقوله تعالى " رب أرني أنظر إليك " وقالوا " لا يجوز أن يكون موسى عليه السلام الذي قد ألبسه الله عز وجل جلباب النبيين وعصمه بما عصم به المرسلين فيسأل ربه ما يستحيل عليه وإذا لم يجز على موسى فقد علمنا أنه لم يسأل ربه مستحيلا وأن الرؤية جائزة على ربنا عز وجل ولو

---

(١) الإبانة ص ١٦

(٢) شرح العقائد النسفية للتفتزاني ص ١٠٧ ط. بغداد

(٣) الابانة ص١٢

كانت الرؤية مستحيلة على ربنا كما زعمت المعتزلة ولم يعلم ذلك موسى وعلموهم لكانوا على قولهم أعلم بالله من موسى عليه السلام وهذا لا يقول به مسلم " [1].

٣- استدلوا على جواز رؤية الله أنه تعالى علق الرؤية على شرط جائز لأن رؤيته معلقة على استقرار الجبل وهذا جائز فيلزم أن تكون الرؤية جائزة ، فرؤية الله تعالى معلقة على استقرار الجبل لقوله تعالى " فإن استقر مكانه فسوف تراني " واستقرار الجبل جائز لأن الجبل جسم وكل جسم فإنه يمكن أن يكون ساكنا والمعلق على الجائز جائز لأن بتقدير وقوع ذلك الشرط الجائز إن لم يحصل المشروط لزم الكذب في كلام الله تعالى وإن حصل كان الجواز قبله حاصلا"[2].

٤- استدلوا على ذلك بقوله تعالى " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " والاستدلال بها من وجهين :

أ- أن الألف واللام في " الحسنى " إما أن يكون للاستغراق أو للمعهود ولا يجوز حملها على الاستغراق وإلا دخلت الزيادة فيها وذلك يمنع من عطف الزيادة عليها فوجب حملها على المعهود ولا معهود بين المسلمين إلا الجنة وما فيها من الثواب المشتمل على المنفعة وعلى التعظيم وإذا كان ذلك كذلك وجب أن تكون الزيادة شيئا مغايرا للثواب المشتمل على المنفعة وعلى التعظيم الموعود به في يوم القيامة فوجب أن يكون المراد من هذه الزيادة الرؤية .

ب- أن النقل المستفيض صح عن رسول الله أنه قال " الزيادة هي النظر إلى الله تعالى " [3] .

٥- استدلوا بقوله تعالى " كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون " [4] وجه الاستدلال بها أن الله عز وجل جعل الكفار محجوبين عن الله عز وجل في معرض التحقير لشانهم وهذا يقتضي أن يكون المؤمن مبرءا منه فهم لا

---

(١) الابانة ص ١٤

(٢) الأربعين في أصول الدين ص ١٩٣

(٣) روح المعاني، ط. دار إحياء التراث العربي – لبنان، ج ٣٠، ص ٧٣.

(٤) المطففين آية ١٥

يرونه تعالى مع انه " حاضر وناظر لهم بخلاف المؤمنين فالحجاب مجاز عن عدم الرؤية لأن المحجوب لا يرى ما حجب أو الحجب المنع والكلام على حذف مـ اف أي عن رؤية ربهم لمنوعون فلا يرونه تعالى وأصبحت الآية دالة على روية المؤمنين له تعالى من جهة دليل الخطاب وإلا فلو حجب الكل لما أعنى هذا التخصيص وقال الشافعي لما حجب قوما بالسخ ـ دل على أن قوما يرونه بالرضا وقال أنس بن مالك لما حجب عز وجل أعداءه فلم يروه تجلى جل شانه لأوليائه حتى رأوه [1].

٦- استدل أهل السنة على جواز الرؤية بقوله تعالى " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير " فذهبوا في تقريرهم لوجه الدلالة بأنه " لو لم يكن تعالى جائز الرؤية لما حصل التمدح بقوله " لا تدركه الأبصار" الا ترى أن المعدوم لا تصح رؤيته والعلوم والقدرة والإرادة والطعوم والراوئح لا يصح رؤية شيء منها ولا مدح لشيء منها في كونها بحيث لا تصح رؤيتها فثبت أن قوله " لا تدركه الأبصار " يفيد المدح وثبت أن ذلك إنما يفيد المدح لو كان صحيح الرؤية وهذا يدل على أن قوله تعالى " لا تدركه الأبصار " يفيد كونه تعالى جائز الرؤية وتمام التحقيق فيه إن الشيء إذا كان في نفسه بحيث تمتنع رؤيته فحينئذ لا يلزم من عدم رؤيته مدح وتعظيم للشيء أما إذا كان في نفسه جائز الرؤية ثم إنه قدر على حجب الأبصار عن رؤيته وإدراكه كانت هذه القدرة الكاملة دالة على المدح والعظمة فثبت أن هذه الآية دالة على انه تعالى جائز الرؤية بحسب ذاته فالحق تبارك وتعالى أراد في هذه الآية نفي إدراك الأبصار له وهو أن تحيط به فهذا النفي ورد على مقيد وهو الرؤية المحيطة فإذاً المنفى هو قيد الإحاطة وهذا يشهد بأن الرؤية جائزة لأنها لو كانت ممتنعة لنفى أصل الرؤية لا الرؤية المحيطة .

لأنه إذا ورد النفي على مقيد يقيد كان النفي منصبا على القيد لا للمقيد والنفي في الآية الكريمة ورد على الرؤية المحيطة فيكون المراد نفي الإحاطة وهذا بدوره يقتضي ثبوت أصل الرؤية [2]

---

(١) روح المعاني. ج٣٠، ص٧٣.

(٢) مفاتيح الغيب، للإمام الرازي، ط. دار الكتب العلمية بيروت، ١٣/ ١٢٥

المبحث الثاني

مناقشات هادئة لأدلة الفريقين

بعد أن استعرضنا أدلة النافين والمثبتين لرؤية الله نعيش في هذه الصفحات مع مناقشات هادئة بين الطرفين من خلال أدلة كل فريق ولما كانت الآية القرآنية { لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ } هي العمدة والأساس الذي بنى عليه المعتزلة قولهم ينفي الرؤية لأنها صريحة في نفي الرؤية فقد آثرنا أن نبدأ بها تلك المناقشات .

فقد بنى المعتزلة رأيهم كما بينا سابقا على أن:-

أ- الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية وقد نفى والنفي عام في جميع الأوقات والأزمان .

ب) أن الله فرح بكونه لا يرى وما كان عدمه مدحا كان وجوده نقصا يجب تنزيه الله عنه فالإدراك المعنى في هذه الآية هو الإدراك البصري كما ذهب المعتزلة بينما ذهب ابن حزم إلى أن هذه الآية لا تمثل دليلا لنفي الرؤية عن الله ومن ثم لا حجة للمعتزلة فيما ذهبوا إليه (لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك والإدراك في اللغة معنى زائد على النظر والرؤية وهو معنى الإحاطة ليس هذا المعنى في النظر والروية فالإدراك منفى عن الله تعالى على كل حال في الدنيا والآخرة دليل ذلك قول الله -عز وجل- : { فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ }[1]

ففرق الله بين الإدراك والرؤية فرقا جلياً لأنه تعالى أثبت الرؤية بقوله { فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ } وأخبر تعالى أن الرؤية حصلت لكلا الفريقين فصحت الرؤية لبني إسرائيل ونفى الله الإدراك بقول موسى لهم { كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ } فأخبر الله أن أصحاب فرعون رأوا بني إسرائيل ولم يدركوهم، ولاشك في أن ما نفاه الله تعالى غير الذي أثبته فالإدراك غير الرؤية والحجة لقولنا هو قول الله تعالى في الآية السابقة من سورة الشعراء.

وعلى هذا يكون المراد من قوله تعالى لا تدركه الأبصار أي لا تحيط به الأبصار وهذا هو ما يريده أهل السنة فهم يريدون أن المؤمنين سوف ينظرون إلى اله ومع ذلك لا تحيط أبصارهم به من عظمته ومع هذا يحيط بصره بهم.

---

(١) الشعراء آية ٦١.

وذهب صاحب المواقف إلى أن " لا تدركه الأبصار " موجبة كلية وقد دخل عليها النفي فرفعها ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية وبالجملة فيحتمل إسناد النفي إلى الكل ومع احتمال الثاني فلم يبق فيه حجة لكم علينا لأن أبصار الكفار لا تدركه وهذا على تقدير أن اللام في الجمع للعموم والاستغراق وإلا عكسنا القضية وقلنا لا تدركه الأبصار سالبة مهملة في قوة الجزئية فالمعنى لا تدركه بعض الأبصار وتخصيص البعض بالنفي يدل بالمفهوم على الإثبات للبعض فالآية حجة لنا "[1]

وهذا ما نسعى إليه جميعا لأننا نريد رؤية البعض لله وليس الكل لأن الرؤية المرادة هي نعيم أعطاه الله للمؤمنين وحجب نفسه عن الكفار والعصاة عقابا لهم .

ومن أفضل ما قيل في هذا الباب هو ما ذهب إليه الألوسي في تفسيره إلى أن المراد هو نفي الرؤية وقت عدم إذن الله للأبصار بالإدراك والدليل على صحة إرادة هذا القيد هو أن إرادة الإبصار فعل من أفعال العبيد وكسب من كسبهم وقد ثبت بغير ما دليل أن العباد لا يقدرون على شيء ما من المقدورات إلا بإذن الله ومشيئته وتمكينه فلا تدركه الأبصار إلا بإذنه وهو المطلوب [2].

فإذا ما سئل عن القرينة التي تؤيد كلامه وتقويه قال " أن لا تدركه الأبصار " وقع بعد قوله سبحانه " وهو على كل شيء وكيل " ووجه التأييد أن الله أخبر بأنه على كل شيء وكيل أي متول لأموره ومعلوم أن الإبصار من الأشياء وأن إدراكها من أمورها فهو سبحانه وتعالى متوليها ومتصرف فيها على حسب مشيئته فيفيض عليها الإدراك ويأذن لها إذا شاء كيف شاء وعلى الحد الذي شاء ويفيض عنها الإدراك فيضاً كليا أو جزئيا في أي وقت شاء كيف شاء [3] فإدراك الأبصار لله موقوف على إذنه سبحانه للأبصار بهذه الرؤية لكن في أي وقت يحدث هذا، يذهب الألبوسي إلى أن ذلك مرهون بمشيئة الله سبحانه تعالى .

ومن الأدلة التي استند إليها المعتزلة على نفي الرؤية آية الأعراف التي تحكى طلب موسى عليه السلام لرؤية الله عز وجل رؤية الله {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا

---

(١) شرح المواقف للجرجاني ج٨ ص١٤١،١٤٠ ط. السعادة القاهرة، اللمع للأشعري ص ٦٥ ط. الهيئة العامة لشؤون المطابع العلمية.

(٢) روح المعاني للالوسي ج٧ ص ٢٤٧

(٣) روح المعاني ج٧ص٢٤٦ ، ٢٤٧

وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ} [1] فقد ذهب الزمخشري في الكشاف إلى أن معنى لن لتأكيد النفي الذي تعطيه لا وذلك أن لا تنفي المستقبل تقول لا افعل غدا فإذا أكدت نفيها قلت لن أفعل غدا والمعنى أن فعله يناف حاله قوله تعالى " لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له " فقوله لا تدركه الأبصار نفي للرؤية فيما يستقبل " لن تراني " تأكيد وبيان لأن النفي مناف لصفاته.

فإن قلت: كيف اتصل الاستدراك في قوله " ولكن انظر إلى الجبل " بما قبله؟

قلت : اتصل به على معنى أن النظر إليّ محال فلا تطلبه ولكن عليك بنظر آخر وهو أن تنظر إلى الجبل الذي يزحف بك وبمن طلبت الرؤية لأجلهم كيف أفعل به وكيف أفعله وكان سبب طلبك الرؤية لتستعظم ما أقدمت عليه بما أريك من علم أثره وكأنه عز وجل حقق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسب الولد إليه في قوله تعالى { وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً (٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً } [2].

فالمعتزلة ترى أن وجود لن هنا وضع لتأبيد النفي بمعنى أن الرؤية لن تحدث لا في الحال ولا في المستقبل.

وقد رد عليهم أهل السنة بأن لن لا تفيد تأبيد النفي لأن شواهد اللغة تدلنا على أن لن حرف "يفيد النفي بغير دوام ولا تأبيد إلا بقرينة خارجة عنه فإذا دخل على المضارع نفي معناه في الزمن المستقبل المحض غالبا نفيا مؤقتا يقصر أو يطول من غير أن يدوم أو يستمر فمن يقول : لن أسافر أو لن أشرب أو نحو هذا فإنما يريد نفي السفر أو غيره في قابل الأزمنة مدة معينة يعود بعدها إلى السفر ونحوه إن شاء ولا يريد النفي الدائم المستمر في المستقبل إلا أن وجدت قرينة مع الحرف لن تدل على الدوام والاستمرار"[3].

---

(١) الأعراف: ١٤٣

(٢) مريم: ٩٠، ٩١

(٣) الكشاف في تفسير القران ج ٢ ص ١١٣ ، ١١٤ للزمخشري ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر

يؤيد هذا قوله تعالى حكاية عن مريم " إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ".

فلو كانت لن تفيد تأبيد النفي لوقع التعارض بينهما وبين كلمة اليوم في الآية لأن اليوم محدد ومعلوم وهي غير محددة ولا معينة.

بناء على هذا فإن القول بنفي الرؤية في آية الأعراف قول لا تسانده شواهد اللغة لأن الأساس الذي بني عليه المعتزلة انهار فانهار ما بنى عليه.

وذهب المعتزلة أيضاً إلى أن رؤية الله قد علقها الحق تبارك وتعالى عندما طلبها موسى على شيء مستحيل وهو استقرار الجبل حال تحركه وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استحالة الرؤية لأنها لو كانت جائزة لما علقت على شيء مستحيل وهو استقرار الجبل حال حركته.

والحق أن الرؤية علقها الحق تبارك وتعالى باستقرار الجبل من حيث هو من غير قيد بحال الحركة والسكون وإلا لزم الاحتمال في الكلام واستقرار الجبل من حيث هو ممكن قطعا فلو فرض وقوعه لما لزم عنه لحال لذاته واستقراره عند حركته ليس بمحال إذ قد يحصل الاستقرار بدل الحركة ولا محذور فيه إذ المحال الاستقرار مع الحركة في آن واحد لا وقوع شيء منها في وقت آخر بدل صاحبه [1].

ولعل المراد من خطاب الله سبحانه لموسى لم يكن مجرد التعليق للرؤية على استقرار الجبل لأنه لو أراد أن يستقر الجبل وتحصل الرؤية لحدث مراد الله وإنما كان التوجيه الإلهي لموسى أن الجبال مع قوتها وصلابتها تتزلزل وتخر هدا عندما تتجلى عليها الأنوار الإلهية فما بالك بالإنسان وهو ليس في قوة الجبال .

بدليل أن موسى عليه السلام خر صعقا عندما رأى الجبل يتدكدك لما تجلى له الرب تبارك وتعالى ظهورا .

فالصعق كان نتيجة عدم تحمل موسى رؤية الله تعالى في هذه الدار الفانية وتعليق الرؤية على استقرار الجبل معناه أنه متى تتوافر للإنسان الاستعداد والوسائل يمكنه أن يؤهل الرؤية لله وهذه لا تتوفر في الدنيا وإنما تكون في الآخرة ومن ثم وعد الله عباده المؤمنين برؤيته يوم القيامة .

---

(١) المواقف بشرح الجرجاني ج٨ ص ١٢١ ط. السعادة مصر

أما القول بأن موسى صعق من هول ما رأى وخر مغشيا عليه غشية الموت وأن الملائكة مرت عليه وهو مغشي عليه فجعلوا يلكزونه بأرجلهم ويقولون يا ابن النساء الحيض أطعمت في رؤية رب العزة [1].

وهذا كلام لا يليق بمقام النبوة ولا بمقام الملائكة إذ كيف يعقل أن يقوم الملائكة بوكز موسى بأرجلهم مع أنهم يعلمون بأن الله قد اصطفاه على الناس بالنبوة والرسالة.

وهذا يبين لنا مدى الشطط والغلو في تمسك كل فريق بما وصل إليه ومحاولة تأييد قضيته بالحق او بالباطل على حد سواء .

هذه حاكية يوردها من تعسف لامتناع الرؤية فيتخذها عونا وظهيراً على المعتقد الفاسد .

أما القول من جانب المعتزلة بأن سياق الآية وما تتضمنه من التنزيه من موسى لرب العاملين بعد ما أفاق والتوبة إلى الله على ما حدث وصدر منه من طلب الرؤية لن طلب الرؤية كما ذهب المعتزلة ذنب ومن أجل هذا تاب منه موسى ولولا أنه ذنب ينافي صحة الإسلام لما قال " وأنا أول المؤمنين " [2].

والمعنى كما ذهب الزمخشري " تبت إليك من طلب الرؤية وأنا أول المؤمنين بأنك لست بمرئي ولا تدرك بشيء من الحواس [3].

إن التوبة من موسى وتنزيهه للحق تعالى إنما جاء في سياق الآية على مقتضى أن التنزيه تنزيه عن أن يسأل أحد ربه شيئا بغير إرادته وإذنه فالمعنى " أي تنزيها لك عن أن يسألك غيرك شيئا بغير إذنك " وتبت إليك من سؤال الرؤية في الدنيا أو من سؤال الرؤية بغير إذنك وأنا أول المؤمنين بأنك لا ترى في الدنيا .

لكن هذا الجواب من الرازي والباقلاني يحمل بين طياته سؤالا :

كيف يتأتى لموسى عليه السلام أن يسأل ربه الرؤية في الدنيا وهو نبي لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالذات الإلهية هل ترى في الدنيا أم لا ؟

---

(١) الكشاف ج ٢ ص ١١٥

(٢) الكشاف ج٢ص١١٥

(٣) الرازي ج١٤ص١٩١ ط دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ١٩٩٠

فالأنبياء هم أعلم الناس بربهم وبذاته العليا فعلى أي وجه يحمل هذا السؤال؟!

وذهب المعتزلة إلى أن طلب الرؤية ما ذكر في القرآن إلا واستعظمه الله فلو كانت الرؤية من الجائزات ما استعظمه الله سؤال الكافرين للرؤية مثل { وَقَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيراً } (١)

وقوله : { وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً } (٢)

وقوله : { يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ } (٣)

لكن الملاحظ على هذه الأسئلة يرى أن الله ما استعظمها وأنزل العقاب على سائليها إلا بسبب أنهم سألوها وطلبوها تعنتاً وعناداً وجحوداً واستكبارا لا لغرض الإيمان حتى وإن وقعت الإجابة لهم وإنما هو على سبيل الاستحقاق بالرسل والتمرد.

فبنوا إسرائيل "سألوا الرؤية على طريق ترك الإيمان بموسى عليه السلام حتى يريهم الله سؤالهم من غير أن تكون الرؤية مستحيلة عليه ، كما استعظم الله سؤال أهل الكتاب أن ينزل عليهم كتاباً من السماء من غير أن يكون ذلك مستحيلاً ولكن لأنهم أبوا أن يؤمنوا بنبى الله حتى ينزل عليهم من السماء كتاباً " (٤).

ومما يزيد الأمر وضوحاً أيضاً أن موسى عليه السلام تعرض لسؤالين الأول وبخ فيه قومه ورماهم بالجهل ولم يسكت على هذا السؤال بالبيان والتوضيح بأن هذا أمر لا يجوز.

وهذا السؤال هو سؤالهم إياه بعد أن نجاهم الله من فرعون وعبروا البحر مروا على قوم يعكفون على أصنام لهم فطلبوا من موسى أن يجعل لهم إلهاً مثل هؤلاء القوم فكان الجواب منه عليه السلام { قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ (١٣٨) إِنَّ هَؤُلاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } (٥).

---

(١) الفرقان ٢١ .

(٢) البقرة ٥٥

(٣) النساء ١٥٣

(٤) الإبانة في أصول الديانة ص١٥

(٥) الأعراف الآيات ٣٧، ٣٨.

أما السؤال الثاني:

وهو طلبهم للرؤية فلم يحصل من موسى عليه السلام إنكارا عليهم ولا إن دل على شيء فإنما يدل على جواز الرؤية .

كانت تلك هي أهم المناقشات التي دارت حول الأدلة النقلية التي استدل بها المعتزلة على نفى الرؤية والقول بعدم جوازها في حقه تعالى كذلك لم تسلم الأدلة العقلية عندهم من الاعتراضات وأوجه النقد التي وجهها لهم أهل السنة .

فمن المعلوم كما بينا في المبحث السابق أن المعتزلة قد اعتمدوا على دليلي المقابلة والموانع ودعموا بها موقفهم في القول باستحالة رؤية الله وعماد دليل المقابلة يقوم على أن الواحد "منا يرى راء بالحاسة ، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً في مقابل أو في حكم المقابل " [1] .

وقد رد على هذا الدليل من خلال مناقشة القوم حول زعمهم هذا من خلال تعيين محل النزاع.

ومحل النزاع هنا هو أن الموجود المنزه عن المكان والجهة هل تجوز رؤيته أم لا .

فإن دعيتم أن العلم بامتناع رؤيته ضروري فذلك باطل وذلك بعدة وجوه.

الأول: أنه متفق عليه بين العقلاء، وهذا غير متفق عليه فلا يكون بديهياً.

الثاني :أنا إذا عرضنا على عقولنا أن الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الأولى في قوة هذه الثانية .

الثالث: أن حكم الوهم والخيال في معرفة الله تعالى أما أن يكون مقبولاً أولا يكون مقبولاً، فإن كان مقبولاً لا يمتنع إثبات ذات منزه عن الكمية والكيفية والجهة. والمعتزلي يسلم أن ذلك باطل، وأن لم يكن مقبولاً لم يكن حكم الوهم بأن ما كان متنزهاً عن الجهة كان غير مرئي واجب القبول، لأن الوهم والخيال لما صار كل واحد منهما مردود الحكم في بعض الأحكام لم يبق الاعتماد عليهما في شيء من المواضع .

وعلى هذا إن كان حكم الوهم حقاً كان الحق مع المجسم، وإن كان مردودا كان الحق معنا أي في جواز الرؤية. لكن المعتزلي يرد حكم الوهم في إثبات التجسيم والجهة، ويقبل حكمه في نفى الرؤية.

---

(١) المغنى شرح الأصول الخمس صـ٢٤٨ الأربعين في أصول الدين ص١٩٠

هذا يعد تناقضاً لأن الميزان واحد فكيف يجوز للمعتزلي أن يقبل حكمه في شيء يرد حكمه في شيء آخر!

لأنه إذا اعتمدت أساساً نبنى عليه أحكاماً فلا يجوز لك أن تنقض هذا الأساس بأي حال في الأحوال.

أما الأمر الثاني الذي اعتمد عليه أهل السنة في نقض دليل المقابلة عند المعتزلة.

أنهم ذهبوا أن المقابلة إنما تكون شرطاً في الشاهد فقط فلم قلتم أنها في الغائب كذلك

مع أن ذات الله مخالفة في الحقيقة والماهية لهذه الحوادث الأمر الذي يستلزم عدم استوائهما في اللوازم. ومن ثم لا يلزم أن تكون شروط الرؤية واحدة في الشاهد والغائب.

ومن جانب آخر فإن المراد " بالرؤية أن يحصل لنا انكشاف بالنسبة " [1] إلى ذات مخصوصة وهو يجرى مجرى الانكشاف الحاصل عند إبصار الألوان والأضواء ، وإذا كان الأمر كذلك فهذا الانكشاف يجب أن يكون على وفق المكشوف ، فإن كان الكشوف مخصوصاً بالجهة والحيز وجب أن يكون الانكشاف كذلك ، وإن كان الكشوف متنزهاً عن الجهة وجب أن يكون انكشافه منزهاً عن الحيز والجهة ".

بناء على هذا الرد على دليل المعتزلة فللمرء أن يتساءل إلى أي شيء سوف تتوجه الأبصار بالنظر بناء على هذا التقسيم الذي ورد في الجواب على دليل المعتزلة.

لأن المكشوف المنزه عن الجهة سيكون انكشافه منزهاً عن الحيز والجهة والثابت بالنصوص الصحيحة أنا سنرى ربنا كما نرى الشمس والقمر.

بل الأكثر وضوحاً أنا سنراه عياناً والذي أثبت هذه الرؤية هو أعلم البشر بما يستحق الله تعالى من صفات الكمال وهو المصطفى- ﷺ- .

<u>مناقشة أدلة أهل السنة</u>

كما رد أهل السنة أدلة المعتزلة كان نفس الرد من جانب المعتزلة لأدلة أهل السنة التي استدلوا بها على جواز رؤيته سبحانه وتعالى.

---

(١) الأربعين في أصول الدين صـ١٩١ ، المواقف شرح الجرجاني صـ١٣٩

أول هذه الأدلة هي قول الحق تبارك وتعالى [illegible]

ذهب أهل السنة [illegible] بيانا سابقا أن موسى عليه السلام سأل الرؤية [illegible] كانت الرؤية ممتنعة لما سألها.

لأنه إما أن يعلم امتناعها أو يجهله، فإن علمها فالعاقل لا يطلب المحال الممتنع لأنه عبث يتنزه الأنبياء عنه وإن جهله فالجاهل بما لا يجوز على الله ويمتنع لا يكون نبياً.

فالسؤال من جانب موسى عليه السلام دل على عدم الامتناع.

لم يسلم المعتزلة لأهل السنة بهذا الفهم والاستنباط وقالوا:

"إن موسى عليه السلام طلب الرؤية وإنما طلب العلم، وعبر بها عن لازمها الذي هو العلم الضروري واطلاق اسم الملزوم على اللازم شائع فكأنه قال: "اجعلني عالماً بك علماً ضرورياً".

أجاب أهل السنة على هذا بالقول "إن الرؤية المقرونة بالنظر الموصولة بإلى نص لكان النظر المترتب عليه بمعناه أيضاً وإن كانت استعمال النظر بمعنى العلم في الرؤية، فلو كانت الرؤية المطلوبة في " أرني بمعنى العلم جائزاً إلا أنه في حال وصله إلى يكون بعيداً مخالفاً للظاهر ولا يجوز مخالفة الظاهر إلا بدليل، ولا دليل فوجب حمله على الرؤية بالعيان ويمتنع حمل الرؤية على العلم الضروري هنا، لأنه يلزم أن لا يكون موسى عالماً بربه ضرورة مع أنه يكلمه من غير واسطة وإنما طلب الرؤية شوقاً إليها بعد سماع الكلام [1]

وذهب المعتزله إلى أن سؤال الرؤية في موسى ليس لنفسه وإنما كان لقومه حتى يعلموا الخطأ الذي ارتكبوه دليل ذلك قوله تعالى للنبي محمد - ﷺ - : { يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً } [2].

وقوله { وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً } [3].

فصرح تعالى بأن القوم هو الذين حملوه على هذا السؤال ويدل عليه قوله حاكياً عن موسى عليه السلام { أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا } [4].

---

(١) شرح المواقف الجرجاني ص ٨ ص١٠٧ ، شرح المقاصد جـ ٤ ص ١٠٧ص ٢ ص٨٢

(٢) النساء ١٥٣.

(٣) البقرة: ٥٥.

(٤) الأعراف ١٥٥.

فبين أن السؤال عن قومه وأن الذنب ذنبهم "[1].

وذهب الزمخشري إلى أن طلب الرؤية إنما جاء على سبيل التبكيت لهؤلاء القوم على طلبهم الرؤية وذلك أنهم حين طلبوا الرؤية أنكر عليهم وأعلمهم الخطأ ونبههم على الحق ، فلجوا وتمادوا في إلحاحهم وقالوا لابد ولن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ، فأرادوا أن يسمعوا النص من عند الله باستحالة ذلك وهو قوله : لن تراني ليتيقنوا وينزاح عنهم ما دخلهم من الشبه فلذلك قال :" رب أرني أنظر إليك "[2] .

ولكن العقل يتساءل ألم يكن من الأولى إذا كان السؤال لقوم موسى يقول موسى عليه السلام أرهم ينظرون إليك أجاب الزمخشري على ذلك بقوله :" أن التكليم كان لموسى وهم يسمعون فلما سمعوا رب العزة أرادوا أن يرى موسى ذاته فيبصروه معه كما أسمعه كلامه فسمعوه معه إرادة مبنية على قياس فاسد ، فلذلك قال موسى : أرني أنظر إليك ولأنه إذا زجر عما طلب وأنكر عليه في نبوته واختصاصه وزلفته عند الله تعالى وقيل له لن يكون ذلك كان غيره أولى بالإنكار ، ولأن الرسول إمام أمته فكان ما يخاطب به أو ما يخاطب راجعاً إليهم وقوله أنظر إليك .

وما فيه من معنى المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم دليل على أنه ترجمه عن مقترحاتهم وحكاية لقولهم [3].

وعلى مثل هذا التأويل ذهب كثير من المعتزلة كالجاحظ لكن هذا التأويل من جانب المعتزلة لمن يسلم به أهل السنة وقالوا إن هذا التأويل فاسد وذلك لما يلي :

"الأول أنه لو كان الأمر كذلك لقال موسى أرهم ينظرون إليك " وقال تعالى: " لن يروني فلما لم يكن كذلك بطل التأويل ".

الثاني: أنه لو كان هذا السؤال طلباً للمحال لمنعهم عنه كما أنهم لما قالوا: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة" منعهم بقوله " إنكم قومٌ تجهلون ".

الثالث :أنه لو كان يجب على موسى عليه السلام إقامة الدلائل القاطعة على أنه تعالى لا تجوز رؤيته ، وأن يمنع قومه بتلك الدلائل عن هذا السؤال فأما أن لا

---

(١) شرح الأصول ص٢٦٣

(٢) الكشاف ج٢ ص١٦٣

(٣) الكشاف، ج٢ ص١٦٣

يذكر شيئاً من تلك الدلائل البتة مع أن ذكرها كان فرضاً مضيفا كان هذا نسبة لترك الواجب إلى موسى عليه السلام ، ولأنه لا يجوز .

الرابع : أن أولئك الأقوام الذين طلبوا الرؤية أما أن يكونوا قد آمنوا بنبوة موسى عليه السلام أو لا ، فإن كان الأول كفاهم في الاقتناع عن ذلك السؤال الباطل مجرد قول موسى عليه السلام فلا حاجة إلى هذا السؤال الذي ذكره موسى عليه السلام ، وإن كان الثاني لم ينتفعوا بهذا الجواب لأنهم يقولون له : لا تسلم أن الله منع من الرؤية بل هذا قول افتريته على الله فثبت أن على كلا التقديرين لا فائدة للقوم في قول موسى لربة "أرني أنظر إليك " [1] .

وإذا سلم المعتزلة بأن السؤال كان لموسى ولم يكن لقومه نراهم يذهبون إلى أن السؤال صدر عن موسى لأنه لم يكن يعرف أن الرؤية غير جائزة ومن ثم توقف العلم بامتناع الرؤية متوقفة على السماع فسأل الرؤية " حتى يرى الدلائل السمعية المانعة من الرؤية، فتصير الدلائل السمعية والعقلية متعاضدة متوافقة .وكثرة الدلائل توجب زيادة الطمأنينة، وقوة اليقين وزوال الشك " [2].

وذهب أهل السنة إلى أن هذا الدليل ضعيف وذلك راجع إلى : أولاً إجماع العقلاء على أن موسى عليه السلام ما كان في العلم بالله أقل منزلة ومرتبة من أراذل المعتزلة ، فلما كان كلهم عالمين بامتناع الرؤية على الله تعالى ، وفرضنا أن موسى عليه السلام لم يعرف ذلك كانت معرفته بالله أقل درجة من معرفة كل واحد من أراذل المعتزلة ، وذلك باطل بإجماع المسلمين .

ثانياً : أن المعتزلة يدعون العلم الضروري بأن كل ما كان مرئياً فإنه يجب أن يكون مقابلاً أو في حكم المقابل ، فإما أن يقال : أن موسى عليه السلام حصل له هذا العلم أو لم يحصل له هذا العلم ، فإن كان الأول كان تجويزه لكونه تعالى مرئياً يوجب تجويز كونه تعالى حاصلاً في الحيز والجهة ، وتجويز هذا المعنى على الله تعالى يوجب الكفر عند المعتزلة فيلزم كون موسى عليه السلام كافراً وذلك لا يقوله عاقل .

---

(١) تفسير الرازي ج١٤ ص٢٢٠

(٢) الأربعين في أصول الدين ص١٩١

وإن كان الثاني فيقول : لما كان العلم بأن كل مرئي يجب أن يكون مقابلاً أو في حكم المقابل علماً بديهياً ضرورياً ، ثم فرضنا أن هذا العلم ما كان حاصلاً لموسى لزم أن يقال أن موسى عليه السلام لم يحصل فيه جميع العلوم الضرورية ، ومن كان كذلك فهو مجنون فيلزمهم الحكم بأنه عليه السلام ما كان كامل العقل بل كان مجنوناً وذلك كفر بإجماع الأمة ، فتثبت أن القول بأن موسى عليه السلام ما كان عالماً بامتناع الرؤية مع فرض أنه تعالى ممتنع الرؤية يوجب أحد هذين القسمين الباطلين فكان القول به باطلاً ، والله أعلم ".

ومن ثم سقط هذا الاعتراض من جانب المعتزلة وذلك أجمع إلى أن مقولتهم تلك يلزم عنها ألا يكون موسى عليه السلام عالماً بربه تمام العلم مع أن الإجماع من الأمة على أن علم الأنبياء والرسل عليهم السلام وبذات الله تعالى وصفاته ، أعم وأكمل من علم كل واحد من أحاد الأمة.

ومما استدل به أهل السنة على جواز الرؤية أن الحق تبارك وتعالى تجلى للجبل ورؤيته له وهو جماد لا ثواب له ولا عقاب فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأنبيائه في دار كرامته ويريهم نفسه.

وهذا هو المراد من قوله تعالى: { فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ } على أساس أن المراد بالتجلي هنا هو الظهور : تجلى أي ظهر من قولك جلون العروس أي أبرزتها وجلوت السيف أي أبرزته من الصدأ جلاء فيهما وتجلى الشيء انكشف [1] .

وعلى هذا يكون المعنى المراد هو إعلام نبي الله موسى -عليه السلام- أن الإنسان لا يطيق رؤية الله تعالى، حيث إن الجبل مع قوته وصلابته لما رأى الله تعالى اندك وتفرقت أجزاؤه، فكيف يكون الحال مع الإنسان، والفرق معروف بين قوة الجبل وقوة الإنسان، هذا إذا سلم الخصم بهذا التفسير للتجلي، لكن الخصم لم يسلم بأن التجلي هو ظهور الحق تبارك وتعالى، وإنما ذهب إلى أن المراد للتجلي هو ظهور آياته وقدرته مما أوجب أن يصير الجبر دكاً، فيجب أن يحمل على إظهار القدرة، يبين ذلك أنه تعالى علق جعله الجبل دكا بالتجلي، ولو أراد به التجلي ذاته لم يكن لذلك معنى لأنه لو كان يجب أن يصير الجبل دكاً، أو أراد التجلي بمعنى المقابلة

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص٢٧٨

لوجب ألا يستقر له وكان بل كان يجب في العرش أن يصير دكا أو يكون بهذه الصفة أحق [1].

لكن هذا التأويل للتجلي لا تؤيد شواهده اللغة أو التجلي في اللغة يعنى الظهور وإلى هذا ذهب جمهرة المفسرين كما أن سؤال موسى هو رؤية الذات لا القدرة لأنه قد رأى الكثير من قدرته تعالى كالمعجزات التي أيده الله بها وكل ذلك رؤية لآثار القدرة الإلهية ، فالقول بأن المراد بالتجلي هو تجلى القدرة بعيداً جداً .

أما القول بأن لو كان المراد بالتجلي المقابلة لوجب أن لا يستقر له مكان وهذا في العرش أولى.

قول ضعيف لأن العرش خلقه الله وهيأه لهذا الشأن وجعل فيه الصمود والتحمل لما خلقه له . والكرسي والحجاب كذلك، أما ما خلق لغير ذلك فإنه لا يتحمل هذا الظهور والتجلي في الدنيا .

---

(١) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، ج١ ص٢٩٨ ط. دار التراث القاهرة.

الخاتمة

بعد أن استعرضنا لأدلة النافين والمثبتين لرؤية الحق تبارك وتعالى والتي يشعر المرء معها بأنه لا سبيل له للوصول إلى الحقيقة لأن كل فريق قد دعم وجهة نظره بأدلة قوية يبرهن من خلالها على أن رأيه هو الصواب، وأن ما ارتأه هو مراد النص القرآني.

بل إن العجيب ليمتلك المرء وهو يطالع أدلة الفريقين فكل منهما يستند في أدلته إلى نفس النصوص الشرعية التي يستند إليها الفريق الآخر في دعواه، فالأدلة في معظمها واحدة ولكن النتيجة مختلفة. حتى أننا رأينا في ثنايا البحث من يُحمِّل النص القرآني ما لا يتحمله.

وأرى أن المسألة ما كان لها أن تأخذ هذا المنحنى من الاختلاف والشد والجذب والأخذ والرد. لكنه العقل الذي منحنا إياه وبلينا به في آن واحد.

إن المسألة تحل الخلاف والخلاف يزول إذا وضعنا كل شيء في مكانه الذي هو فيه وإذا نظرنا إلى النص القرآني من خلال المناسبة التي سيق فيها.

إن الحديث عن الرؤية اشتمل على جانبين اثنين الأول جانب النفي وهو كونه سبحانه لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار.

الثاني: جانب الإثبات للرؤية على أساس أنها نعيم من النعيم الأخروي الذي أعده الله لعباده المتقين في الآخرة تفضلاً منه سبحانه وتعالى وتكرماً.

فعلى هذين الأمرين كان يجب أن يسير الحديث في الرؤية لأن ذلك هو مراد النص القرآني.

وهذا ما لا يستطيع أحد إنكاره أو المجادلة فيه فهو سبحانه نزه نفسه عن أن تدركه الأبصار أو أن تحيط به على أي نوع من أنواع الإحاطة وهذا هو قمة التنزيه.

وفي الوقت نفسه لما كان المؤمن في اشتياق لرؤية خالقه ومولاه جعل الحق تبارك وتعالى رؤيته نعيماً لا يتحصل عليه إلا المؤمنون وفي هذا السياق يفهم سؤال موسى لربه أن يريه إياه.

وفي هذا السياق توالت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تثبت الرؤيا للحق تبارك وتعالى في إطارها الصحيح على أنها من النعيم الذي يتكرم به الله على عباده في الآخرة.

يدل على ذلك قول الحق تبارك وتعالى { كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ } [1].

فهو سبحانه لما عاقب الكفار بحجبهم عن رؤيته دل على أنه يثيب المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه. [2].

وكذلك الحال في قول الحق تبارك وتعالى { وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ (٢٤) تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ } [3].

فهو سبحانه وصف الوجوه بالنضارة (ثم أثبت بها الرؤية في الآخرة الأمر الذي يفهم منه أن النفي الوارد في آية الأنعام (لا تدركه الأبصار) إنما هو في الدنيا لا الآخرة.

بل ذهب البعض أن الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في هذه المسألة لفظي (لأن الأشاعرة نفوا عن الرؤية جميع لوازمها ما عدا الانكشاف التام والمعتزلة إنما ينكرون لوازم هذه الرؤية المألوفة في الشاهد، ولا ينكرون أن يكون هناك إدراك متعال عن الإدراكات [4].

لكن هذا الرأي يحمل على جانب إزالة الخلاف بين الفرق الإسلامية لكن مراد الفريقين يختلف فيما بينهما اختلافاً كبيراً بين المنع والجواز فلا يفهم من كلام المعتزلة ما يدل على القول بجواز الرؤية، بمعنى حصول الانكشاف التام بحاسة البصر، من غير تحقق لوازمها المادية كالجهة، والمسافة، والمقابلة، واتصال شعاع بين الرائي والمرئي على نحو ما ذهب إليه الأشاعرة، بل إنا نجد المعتزلة بعكس ذلك، يرون أن الرؤية لا تتحقق إلا بهذه اللوازم ولذلك نفوا الرؤية، ثم أخذوا يؤولون الآيات القرآنية التي تدل على الرؤية، وأما الأحاديث فإما كانوا ينكرونها، ويطعنون في أسانيدها، أو كانوا يفسرونها تفسيراً يتفق مه مذهبهم في أن المراد برؤية المؤمنين لله تعالى في الجنة هو حصول العلم الضروري لهم، فإن علمهم بالله سبحانه في الدنيا علم استدلالي، وأما في الآخرة فيحصل لهم علم ضروري بوجوده.

---

(١) المطففين: ١٥.

(٢) الاعتقاد. للبيهقي ص ٢١٧ ط. اليمامة للنشر دمشق.

(٣) القيامة: ٢٢- ٢٥.

(٤) حاشية الإمام محمد عبده على شرح العقائد العضدية ص ١٧.

وهذا على خلاف المراد من إخبار النبي - ﷺ- لأ ته وصحابته بأنهم سوف يرون ربهم يوم القيامة بأعين رؤوسهم في الجنة رؤية ظاهرة جلية لا مرية فيها ولا شك، كما يرون الشمس والقمر. إذا لم يحل بينهما حائل دونما تعب أو مشقة في الحصول على هذه الرؤية، ودلالة الأحاديث على هذه الرؤية صريحة لا تقبل التأويل وبعضها يفسر بعضها ويبين المقصود من الآخر. وهي صحيحة لا تقبل الرد. اتفق على صحتها جميع المحدثين.

من ذلك حديث البخاري في صحيحه عن قيس بن جرير قال: (كنا جلوسا عند النبي -صلى الله عليه وسلم- إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا [1].

بل إن إجابة النبي جاءت صريحة لأبي هريرة عندما سأله الناس عن رؤيتهم لربهم يوم القيامة فأجابهم النبي بالإيجاب فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله -ﷺ- : هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا لا يا رسول الله قال فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب قالوا لا يا رسول الله قال: فإنكم ترونه كذلك يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شيئاً فليتبعه ...) [2].

فهذه الأحاديث تصرح بما لا يدع مجالاً لشاك أو مأول بحصول الرؤية من العباد لرب العباد سواء في ساعة الحساب أو في جنة الرحمن وما كان تأويل المتأولين إلا لحاجة في انفسهم أرادوها بأن تتمشى هذه الأحاديث بعد تأويلها مع مبادئهم التي وضعوها حول الذات الإلهية فأول المعتزلة كل ما جاء من الأخبار الصادقة عن المصطفى -ﷺ- في شأن الرؤية مما لا يتناسب مع مبدئهم الذي جردوا فيه الذات الإلهية عن جميع الصفات التي تشبه شيئاً من صفات خلقه.

فقالوا بأن المراد سترون ربكم يوم القيامة أن ستعلمون ربكم يوم القيامة كما تعلمون القمر ليلة البدر.

---

(١) البخاري. ج٤، ص ٢٠، الترمذي ج٤ ص ٩٢.

(٢) البخاري ج٤/ س ٢٠٠٠

وعلى هذا قال -صلى الله عليه وسلم- لا تضامون في رؤيته، أي لا تشكون في رؤيته فعقبه بالشك ولو كان بمعنى رؤية البصر لم يجز ذلك والرؤية بمعنى العلم مما نطق به القرآن، وورد به الشعر فقال تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ }[1].

وقوله: { أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ }[2].

هذا التأويل من جانب المعتزلة لأحاديث النبي -ﷺ- لا يقبل منهم في هذا الموضع لأن الأخبار في جانب النبي -ﷺ- لصحابته برؤيتهم لربهم جاء إجابة لسؤالهم إياه عن رؤيتهم لربهم يوم القيامة، ولا يصح في حق النبي -ﷺ- أن يعلم أن مراد الصحابة هو الرؤية العينية ويجيبهم بخلاف مرادهم، وما المانع الذي يمنع النبي أن يخبرهم بأن الرؤية غير محققة لهم لا سيما وهو المبلغ عن ربه العارف به جل وعلا معرفة تامة بجميع أحواله وصفاته.

وفي هذه الحالة ينبغي أن يقبل الكلام وينقطع الخصام لأنه صلوات الله وسلام عليه هو أعلم الناس بالله، وقد فسر كلامه ومراده في هذه الأحاديث على أن مراده هو الرؤية العينية التي تكون بالجارحة، وما ادعى المعتزلة أنه المتمشى مع العقل هو خلاف وما أراد الرسول -ﷺ- وهل يقول عاقل أن الرسول -ﷺ- يقول شيئاً يخالف المعقول.

ومبلغ القول في الرؤية بعد هذا الأخذ والرد أنها في الدنيا من الجائزات وأنها ممكنة ولا يمنع منها مانع، ثم هي في الآخرة واقعة للوعد بها الله تعالى ومن رسوله -ﷺ- في مواضع كثيرة من كتابه تعالى وسنة رسوله -ﷺ-.

---

(١) الفرقان: ٤٥.

(٢) الفيل: ١.

المصادر والمراجع

١- رؤية الله وتحقيق الكلام فيها أحمد بن ناظر ط /مؤسسة مكة للطبع والنشر

٢- نهاية الإقدام الشهرستاني. ط. مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

٣- مناقب الإمام أحمد للجوزي، ط. السعادة القاهرة.

٤- الانتصار للخياط. ط. الثقافة الدينية.

٥- شرح الأصول الخمسة. القاضي عبد الجبار. ط. مكتبة وهبة ط(٦) القاهرة ١٩٩٧

٦- الأربعين في أصول الدين. للرازي. ط. دار الجيل ٠

٧- المحصل، للرازي ط. الكليات الأزهرية ٠

٨- التمهيد للباقلاني ، ط. دار الفكر العربي ٠

٩- الإبانة. للأشعري ط. المنيرية القاهرة

١٠- شرح العقائد النسفية للتفتزاني ط. بغداد

١١- روح المعاني، ط. دار إحياء التراث العربي – لبنان، ج ٣٠

١٢- مفاتيح الغيب، للإمام الرازي، ط. دار الكتب العلمية بيروت ٠

١٣- شرح المواقف للجرجاني ج٨ ط. السعادة القاهرة٠

١٤- الكشاف في تفسير القران ج ٢ للزمخشري ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر

١٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٧ ٠

١٦- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، ج١ ط. دار التراث القاهرة.

١٧- الاعتقاد. للبيهقي ط. اليمامة للنشر دمشق.

١٨- حاشية الإمام محمد عبده على شرح العقائد العضدية ٠